T13-00352

كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

آلية النافذة الواحدة للتغلب على معوقات الاستثمار

دراسة مقارنة مع التطبيق على إقليم كردستان العراق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد:

به يام محمد طاهر أحمد

إشراف:

الأستاذ الدكتور

رضا عبدالسلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة _ كلية الحقوق - جامعة المنصورة

٢٠١٥م

الرسائل

٢٤٣/٩

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

آلية النافذة الواحدة للتغلب على معوقات الاستثمار

دراسة مقارنة مع التطبيق على إقليم كردستان العراق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد:

به يام محمد طاهر أحمد

إشراف:

الأستاذ الدكتور

رضا عبدالسلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ـ كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة

٢٠١٥

الإهداء

- إلى .....

نبعي الحنان، ومصدَرَيْ السعادة والأمل ...

أبي وأمي الحبيبين ...

- من أشدد بهم أزري.....

أخوتي وأخواتي .....

- العامل بعلمه والقدوة الحسنة لتلاميذه وتلامذته: أ.د/

رضا عبد السلام الذي تعلمت منه العلم والتواضع ...

به يام

شـكـر وتقـدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على تمام نعمه، أرى من واجبي في مستهل هذه الرسالة وبعد الانتهاء من إعدادها أن قدم بالشكر الجزيل وعظيم الثناء لكل من ساهم فيها وهم كل من:

- الأستاذ المشرف، ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة، ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب، **الأستاذ الدكتور رضا عبدالسلام إبراهيم** لقبوله الإشراف على هذه الرسالة واقتراح عنوانه من الأساس ومتابعة خطواته أولاً بأول، وللأمانة أقول منذ أن بدأت بإعداد هذا البحث وجدت نفسي في رعايته الكريمة، ومنحني الكثير من لمسات علمه الوفير، وكانت لموافقته على الإشراف على هذا البحث وما بذله معي في تصويب معلوماته والتشجيع والإرشاد في إنجازه عظيم الأثر في أن ترى النور بهذه الصورة، وأنا لا أملك لرد جميله إلا إبداء مشاعر الامتنان والعرفان والاعتزاز بشخصه الجليل، فهو بحق نموذج للتحلي بآداب مقام الأستاذية وكسر الروتين وتوفير الجهد والوقت، وهو المثل الأعلى الصالح لتلاميذه في الجد والحزم والعمل الدؤوب.
- رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والحكم لقبولهم مناقشة البحث، وأقدر تعبهم في قراءتها وتقييمها، وأتشرف بملاحظاتهم وتصويباتهم لتحسين وجهها العلمي ورُقيها لما عرف منهم من الباع الطويل في الدراسات الاقتصادية والقانونية علماً وفكراً وتدريساً، وهم كل من السادة الكرام، **الاستاذ الدكتور أحمد بديع بليح** رئيس اللجنة، **والاستاذ الدكتور عزت عبدالحميد البرعي**، أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنوفية، وأدعو الله أن يمن عليهما بالصحة والعافية والعمر المديد.
- كل من قدم لي يد العون مساهما في إتمام هذا البحث، وكل الذين ساعدوني في إتمامه من قريب أو بعيد ولو بكلمة واحدة أو تشجيع أو توفير مصادر ومراجع وبيانات، وأخص منهم بالذكر والدي وأستاذي في مرحلة الثانوية وفي الحياة كلها، مشرف اللغة العربية في سلك التربية بكُردستان العراق، **محمد طاهر أحمد** الذي كان سندي ومشجعي ومخفف مصاعبي اثناء الدراسة في الغُربة.

الملخص

يمثل هذا البحث محاولة لدراسة مشكلة التراخي الإداري والمعوقات الإجرائية التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية في إقليم كُردستان العراق وسبل معالجتها عبر آلية النافذة الواحدة، لما لهذا النوع من الاستثمارات من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية كوسيلة مهمة لجلب رؤوس الأموال والخبرات والتقنيات ذات الجودة العالية للبلاد، وكمصدر أساسي لتمويل المشروعات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل قلة وندرة الموارد المحلية.

كما أن موضوع إتاحة مناخ ملائم للاستثمار عبر إنشاء نظام إداري متطور من الموضوعات المهمة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولأن آلية النافذة الواحدة تكاد تكون ظاهرة عالمية متقدمة، وقد تم تطبيقها في كثير من الدول في العالم، وقدمت نتائج إيجابية، لذا فمن غير الممكن أن تغض الدول النامية، وسلطات إقليم كُردستان العراق على وجه الخصوص، الطرف عن هذه الآلية، التي توفر الكثير من الوقت والجهد والمال، وتقدم وجهًا مشرقًا ومثالاً يمكن الأخذ به في الحكم الرشيد والإدارة المتطورة.

يحاول هذا البحث، الخروج بدروس وحقائق من تجارب الدول الآسيوية المتقدمة (ماليزيا وسنغافورة) في تسهيل إجراءات الاستثمار، والتي يمكن تطبيقها على إقليم كُردستان العراق الخارج من واقع التخلف والتراخي الإداري، بسبب الحروب والحصار خلال فترة الثمانينات والتسعينيات، كما يوضح البحث تأثير تقديم التسهيلات اللازمة للاستثمارات وتحسين مناخ العمل عن طريق إلغاء النظام التقليدي المتراخي، وسن قوانين ملائمة، واستحداث مراكز تُسهل الاتصال بين الوحدات الإدارية والمستثمرين، وتتناول أيضًا أهم المعوقات الإجرائية والتنظيمية للاستثمارات الأجنبية في إقليم كُردستان العراق، خلال الاستعانة بمراجع وعينات ميدانية من دوائر الاستثمار في هذا الإقليم، وكذلك تعرف كيفية معالجة تلك المعوقات خلال تحديد نقاط الضعف والخلل، من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، مع التعرف على أهم المعوقات من حيث درجة تأثيرها في الحد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضمن البحث أيضاً عرض مزايا آلية النافذة الواحدة بشكل علمي وموثق والتي تمكن لرجال الأعمال والمستثمرين توفير أموالهم ووقتهم في آن واحد، ويُمَكِنُهم من حجز أسماء شركاتهم عبر الشبكة العنكبوتية، ومن أماكن عملهم كما هو متبع حالياً في دولتي ماليزيا وسنغافورة الرائدتين في جذب الاستثمارات الأجنبية، وسرعة إنجار الأعمال الإدارية والاقتصادية، مما جعلهما وجهة مفضلة لرجال الأعمال.

يوضح البحث دور نظام النافذة الواحدة في تقديم المزيد من الإصلاحات التي من شأنها تسهيل النفقات والوقت، وتقليل احتمال الفساد، والحد من الصعوبات التي تواجه إجراءات تسجيل الشركات للمستثمرين ورجال الأعمال، وتبرز إسهامات هذا النظام في اختصار الموافقات التي

كانت بحاجة إلى أشهر، وإنجازها خلال أيام معدودة، وذلك بواسطة قنوات الاتصال التي توفرها التقنيات الحديثة وتوحيد وتجميع الدوائر المعنية بالاستثمار في دائرة واحدة للتعامل مع طلبات الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن فرص الاستثمار.

يتطرق البحث إلى تعريفات ومفاهيم الاستثمار والنافذة الواحدة، وشرح أنواع الاستثمار وعلاقته بالإجراءات الإدارية مع الإشارة إلى الأسس التي تحكم الاقتصاد في إقليم كُردستان في الوقت الحالي، وأهم المعوقات التي تحول دون وصولها إلى بيئة استثمارية ملائمة، رغم تشريع السلطات فيه قانوناً للاستثمار يتضمن الكثير من الحوافز والتسهيلات الاقتصادية، كما يتوقف البحث على العلاقة السببية بين الجوانب الإدارية والإجرائية للاستثمار، والقدرة التنافسية للبلدان النامية التي تحتاج أكثر من غيرها إلى جذب الاستثمارات.

يتبع البحث منهجاً مختلطاً يجمع _ بشكل رئيسي _ بين المنهج التحليلي، ومنهج الدراسة المقارنة، عبر عرض البيانات المتوفرة عن تجربة ماليزيا وسنغافورة في جذب الاستثمارات في ظل تطبيق النافذة الواحدة مع التركيز على حالة إقليم كُردستان الاستثماري فيما بعد، ومقارنتها قدر الإمكان مع تجربة تلك الدولتين وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهم.

توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

_ تُعدّ (النافذة الواحدة) نظاماً إدارياً وآلية في نفس الوقت.

_ تنحصر مهمة النافذة الواحدة في تمكين الأفراد والمؤسسات تقديم المعلومات إلى نقطة واحدة.

_ يفضل استخدام الأنظمة الإلكترونية في تطبيق نظام النافذة الواحدة ولا مانع من استخدام الورق.

_ يقضي نظام النافذة الواحدة على تعدد وبعثرة الجهات المعنية بالاستثمار عبر جمعهم في دائرة واحدة وتحت سلطة واحدة.

_ تتعدد أشكال النافذة الواحدة وتختلف تطبيقاتها من دولة لأخرى.

_ تتخذ الشركات قرارها للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار على الإجراءات التي تسبق اجراءات الاستثمار ومنح الرخص لمشاريعه.

_ تمثل ماليزيا، التي تطبق النافذة الواحدة، واحدة من التجارب الناجحة في جذب الاستثمار.

_ تتصدر ماليزيا مكانة متقدمة في مجال تسهيل ممارسة الأعمال بفضل تطبيقها للنافذة الواحدة.

_ تحولت سنغافورة من أفقر الدول الآسيوية إلى أكثر الاقتصادات تقدماً بفضل الاستثمارات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ تعتمد سنغافورة على تطبيق نظام النافذة الواحدة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

_ للبيئة التنظيمية والمؤسسية تأثير مهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأي دولة.

_ الفرص الاستثمارية في إقليم كُردستان غير مدعمة بمحفزات إدارية وإجرائية، ولم تستفيد السلطات فيه من التكنولوجيا للتغلب على معوقات الاستثمار.

_ إن للنافذة الواحدة فوائد كبيرة للحكومة والشركات الباحثة عن الاستثمار في اقليم كردستان، وتوفر والوقت والجهد، وتيسير النفقات، وتقلل احتمال الفساد، وتحد من الصعوبات التي تواجه إجراءات الاستثمار، وتختصر الموافقات التي كانت بحاجة إلى أشهر، وتنجزها خلال أيام.

_ تطبيق نظام النافذة الواحدة في إقليم كُردستان يتطلب وجود إرادة سياسية قوية، وتحديث التعليم وتطويره، وبث ثقافة الاستثمار مع الاستفادة من التكنولوجيا والتركيز على إنشاء وكالة رائدة.

واستناداً إلى النتائج التي توصلت اليها البحث توصي الباحثة بالتوصيات الآتية:

- إقرار نظام النافذة الواحدة بقانون للمواجهة معوقات الاستثمار وتسهيل الإجراءات التي تحول دون سرعة إنجاز الأعمال كمحفز لجذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي للإقليم.
- إنشاء وكالة رائدة لجمع الدوائر المتعلقة بمشروعات الاستثمار والاستغناء عن الإجراءات الشكلية غير الضرورية التي تخلق الملل والتعب للمستثمرين على غرار دولة ماليزيا.
- الاعتماد على الخبراء وأصحاب الكفاءات في الدوائر المعنية بالاستثمار.
- توحيد الجهود لدعم الإصلاحات الإدارية والإجرائية في مجال الاستثمار والمشروعات الإقتصادية من قبل المرجعيات السياسية والقانونية النافذة.
- استحداث أنظمة تقنية ومعلوماتية متطورة للدفع بعملية الاستثمار للأمام، مثل قاعدة بيانات للفرص الاستثمارية المتوفرة في الإقليم وتفاصيلها لتسهيل مهمة المستثمرين.
- تشييد مواقع إلكترونية ترويجية للفرص الاستثمارية ومشاريع الاستثمار.
- تشييد أنظمة خاصة للتواصل مع الشركات الاستثمارية الباحثة عن الفرص الاستثمارية.
- الاستفادة من خبرة المهاجرين الأكراد المغتربين في مجال التقنية والتكنولوجيا.
- تحويل رأس المال البشري الموجود في الإقليم إلى طاقة وميزة تنافسية عالية.
- التركيز على الإصلاح في حقل التعليم، وإدخال التقنيات الأكثر حداثة إلى المدارس لتجهيز الكوادر المؤهلة في تطبيق الأنظمة الحديثة.
- ربط النظام التعليمي في كُردستان بالسوق وبجميع عناصر التنمية الاقتصادية.
- استخدام نظم الحاسبات الآلية في المكاتب الحكومية، وتقليل الاعتماد على الأوراق.
- إجراء دراسات وتحقيقات حول أسباب قلة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم.
- محاولة تسوية المشكلات العالقة بين إقليم كُردستان والحكومة العراقية.

- إنشاء نظام بنكي متطور وحديث لتسهيل مستلزمات العمل الاستثماري.
- معالجة الثغرات والنواقص في قانون استثمار إقليم كُردستان العراق وتعديله.
- معالجة مشاكل الضريبة، وسن قوانين خاصة بتسجيل براءات الاختراع.
- التركيز على استخدام التكنولوجيا والمهارات ونقلها من قبل الشركات في قانون الاستثمار.
- تعديل الفقرات الواردة في قانون الاستثمار حول حل المنازعات الاستثمارية.
- إنشاء محاكم خاصة بالاقتصاد والاستثمار من أجل سرعة البت في مشاكلها.
- سن قانون ملزم للحد من الروتين والإجراءات غير اللازمة في مراجعة الدوائر.
- تعديل القوانين السارية في إقليم كُردستان التي تحول دون الاعتماد على الإجراءات الإلكترونية والوثائق الرقمية، وسن قوانين متطابقة مع التغييرات التي طرأت على عالم.
- اتخاذ التدابير اللازمة التي تسهل التحول لنموذج الحكومة الإلكترونية التي تقلل من فرص المقابلة الشخصية، وتسهل تطبيق النافذة الواحدة.
- ربط الدوائر المعنية بالأنشطة الاستثمارية إلكترونياً ومكانياً لتسهيل الإجراءات التي تسبقه.
- تقديم حوافز إجرائية وإدارية بجانب الحوافز الاقتصادية للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم.
- تدريب وتأهيل الجهاز الإداري على الأنظمة الإلكترونية الحديثة للتخلص من البيروقراطية والروتين لإنجاح سياسة الاستثمار.
- عدم المُراهنة على المحفزات الاقتصادية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي فقط، لأن البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة لها تأثير مهم على تدفق الاستثمار، نظرًا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين.
- نشر الثقافة الاستثمارية لدى جميع الأطراف المعنية بالنشاطات الاستثمارية.
- التنسيق مع المنظمات الدولية والشركات العالمية المختصة بالتأهيل والتدريب، لتبادل الخبرات والمعلومات لتسهيل تطبيق متطلبات نظام النافذة الواحدة.
- وضع سياسات على مستوى عال للتركيز على المشروعات الاقتصادية المهمة.
- الاهتمام بالقطاع الخاص ووضع رؤية مشتركة لتحديد الدور الذي يلعبه.
- تطبيق مفهوم وفكرة النافذة الواحدة في مجال التجارة والجمارك.
- تفعيل هيئة الاستثمارات في إقليم كُردستان وحصر الصلاحيات الاختصاصية في ملف الاستثمارات به بعيداً عن التدخلات الجانبية والضغوط الفردية.
- وضع السقوف الزمنية لإنجاز الأعمال المتعلقة بمنح الرخص للمشاريع الاستثمارية.

- الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة وغيرها من وسائل التواصل للتعاون حتى مع دول الجوار غير المتطورة في مجال التكنولوجيا لتسهيل التبادل التجاري والاستثماري.

المقدمة

تُعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، كما تُعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنات بعض الدول، ولعبت دوراً محورياً في نهضة وتنمية الكثير من الدول، ولها تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطن، وزيادة الإنتاج المحلي والتوسع في حجم الصادرات، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، غير أن سبل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية وحتى المتطورة تعددت وتنوعت في العصر الحالي مما يتطلب خطوات وإجراءات إدارية وتقنية بجانب تقديم حوافز متنوعة بالإضافة إلى إزالة العوائق التي تعرقل عمل الشركات الأجنبية، وقد ابتكرت بعض الدول في هذا المجال آليات وأنظمة إلكترونية وإدارية كنظام النافذة الواحدة أتت بمردودات إيجابية وهائلة في جذب الاستثمارات، مما يمكن أن تكون تجربة جيدة للاستفادة منها في الدول النامية الباحثة عن الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال والخبرات النادرة لدعم مسيرتها الاقتصادية.

تنحصر **اشكالية البحث** بشكل رئيسي في اتباع آلية مناسبة وعصرية (النافذة الواحدة) للتغلب على المعوقات الإجرائية التي تعرقل إقبال الشركات ورؤوس الأموال الباحثة عن الربح والاستثمار إلى إقليم كُردستان العراق الذي يتمتع بالكثير من الفرص الاستثمارية، وتم تحديد نموذج دولتي ماليزيا وسنغافورة لمقارنتهما بحالة إقليم كُردستان، ثم تطبيق ما وصلا إليه على هذا الإقليم لما يمتلكه الدولتان المذكورتان من الريادة والنجاح في احتضان أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية عبر تقديم حزمة من الحوافز وإجراء العديد من الاصلاحات الإدارية، وسيتم طرح المشكلة عبر استعراض تجربة ماليزيا وسنغافورة المطبقتين لنظام النافذة الواحدة في التنمية الاقتصادية، وموقعهما في مسيرة التطور الإداري والمردودات المجنية من تطبيق هذا النظام.

تكمن **دوافع اختيار** هذا الموضوع للدراسة في جملة من العوامل؛ أبرزها عدم وجود أية دراسة جامعية عن نظام النافذة الواحدة في إقليم كُردستان وسبل تطبيقها وتعرف معوقاتها، ومحاولة الاستفادة من المادة العلمية المتوفرة عن هذا النظام في الجامعات والمراكز العلمية بجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى محاولة كشف الستار عن أبرز المعوقات التي تعترض الاستثمار في إقليم كُردستان، مع رصد كيفية الاستفادة من هذا النظام في هذا الإقليم الذي يختلف عن باقي مناطق العراق في اتباع الانفتاح الاقتصادي وتمتعه بنسبة كبيرة من الأمن.

تمحورت **مشكلات وصعوبات البحث** في ندرة المراجع العلمية عن الموضوع في الأماكن المختصة في إقليم كُردستان، وقلة المعلومات والبيانات المتوفرة عن الحالة الاقتصادية للإقليم، نظراً لحداثة تجربته التنموية التي بدأت بشكل فعلي بالنشاط بعد ٢٠٠٣، كما أن المادة العلمية

الفهرس

وقائمة الأشكال والجداول

الفهرس

الموضوع		رقم الصفحة
الملخص		٢
المقدمة		٨
الفصل التمهيدي: معلومات أساسية عن النافذة الواحدة:		١٢
المبحث الأول_ مفهوم النافذة الواحدة وأهميتها وكيفية عملها وفوائدها.		١٢
المطلب الأول_ مفهوم النافذة الواحدة وأهميتها		١٢
أولاً	تعريف المنظمات والكيانات الاقتصادية للنافذة الواحدة.	١٤
ثانياً	أهمية النافذة الواحدة.	١٦
المطلب الثاني _ كيفية عمل النافذة الواحدة وفوائدها		١٨
اولاً	كيفية عمل النافذة الواحدة.	١٨
أ_	وجود مدخل وتقديم واحد.	١٨
ب_	تسهيل الإجراءات وتقليل الأوراق.	١٨
ج _	تقاسم المعلومات (نشر المعلومات).	١٨
ثانياً	فوائد انشاء نظام النافذة الواحدة.	١٩
أ_	فوائد نافذة الواحدة للحكومات والوكالات الرسمية.	٢٠
ب_	فوائدها للتجار والمستثمرين.	٢٢
المبحث الثاني_ متطلبات تنفيذ نظام النافذة الواحدة وأنواعها الشائعة.		٢٣
المطلب الأول_ متطلبات تنفيذ نظام النافذة الواحدة		٢٣
اولاً	الإرادة السياسية	٢٤
ثانياً	الأسس القانونية	٢٥
ثالثاً	وجود وكالة رائدة	٢٦

رابعاً	البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٧
خامساً	العوامل الأخرى.	٢٨
المطلب الثاني_ النماذج الأكثر شيوعاً للنافذة الواحدة.		٢٩
اولاً	وجود سلطة واحدة	٢٩
ثانياً	النظام الآلي الموحد.	٢٩
ثالثاً	نظام المعلومات الآلي	٣١
الفصل الأول: الاستثمار وأشكاله و الشركات المتعددة الجنسية		٣٤
المبحث الأول _ مفهوم الاستثمار و أهميته:		٣٤
المطلب الأول_ مفهوم الاستثمار (Investment).		٣٤
المطلب الثاني_ أهمية الاستثمار.		٣٦
المطلب الثالث_ أنواع الاستثمار.		٣٧
المبحث الثاني_ الاستثمار الأجنبي المباشر:		٣٨
المطلب الأول_ نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر و مفهومه		٣٨
أولاً_	نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣٩
ثانياً_	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.	٤٠
المطلب الثاني- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.		٤٣
المطلب الثالث_العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر و دوره في الدول النامية		٤٧
أولاً	العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	٤٧
ثانياً	البلدان النامية والاستثمار الأجنبية	٥١
المطلب الرابع_ معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:		٥٣
أولاً	المعوقات التشريعية والتنفيذية.	٥١
ثانياً	المعوقات السياسية والاقتصادية.	٥٣

المبحث الثالث_ الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر		٥٧
المطلب الأول_ الشركات متعددة الجنسيات.		٥٧
أولاً	مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ونشأتها.	٥٧
ثانياً	تعريف الشركات المتعددة الجنسية.	٥٨
المطلب الثاني_ دور الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.		٦٠
أولاً	الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات	٦٠
ثانياً	دور الشركات متعددة الجنسيات	٦١
ثالثاً	خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	٦٢
الفصل الثاني: تجارب رائدة في جذب الاستثمارات وتسهيل الإجراءات عبر نظام النافذة الواحدة:		٦٥
المبحث الأول: التجربة الماليزية		٦٥
المطلب الأول_ موقع ماليزيا الجغرافية والاقتصادية ومراحل تطورها		٦٥
أولاً	الموقع الجغرافي لماليزيا.	٦٥
ثانياً	الموقع الاقتصادي لماليزيا	٦٥
ثالثاً	مراحل تطور إقتصاد ماليزيا	٦٧
المطلب الثاني_ الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، حوافز و حجم قطاعات الاستثمار الأجنبي و أسس نجاح التجربة الماليزية.		٧٠
اولاً	الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.	٧٠
ثانياً	حوافز ومشجعات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.	٧١
ثالثاً	حجم وقطاعات الاستثمار الأجنبي في ماليزيا.	٧٣
رابعاً	أسس نجاح التجربة الماليزية.	٧٤
المطلب الثالث_ النافذة الواحدة في ماليزيا.		٧٦
المبحث الثاني_ تجربة سنغافورة:		٨٠

المطلب الأول_ موقعها ونموها الاقتصادي وبيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة والحوافز المقدمة لها.		٨٠
أولاً_	موقعها ونموها الاقتصادي.	٨٠
ثانياً_	بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في سنغافورة والحوافز المقدمة لها.	٨١
المطلب الثاني_ النافذة الواحدة في سنغافورة		٨٤
الفصل الثالث: واقع الاستثمار في إقليم كُردستان وأهم معوقاته مقارنة بتجارب ماليزيا وسنغافورة:		٩٢
المبحث الأول_ واقع الاستثمار في كُردستان		٩٢
المطلب الأول_ معلومات أساسية عن إقليم كُردستان العراق والسياسة الاقتصادية:		٩٣
أولاً	معلومات أساسية عن إقليم كُردستان العراق.	٩٣
ثانياً	السياسة الاقتصادية و الهيكل الاقتصادي في إقليم كُردستان العراق	٩٧
المطلب الثاني_ واقع الاستثمار في إقليم كُردستان مقارنة بدول آسيا.		٩٨
المبحث الثاني_ معوقات الاستثمار في إقليم كُردستان:		١٠٩
المطلب الأول_ المعوقات الأمنية والإدارية والاقتصادية.		١٠٩
المطلب الثاني_ المعوقات التشريعية والقضائية.		١١٢
المطلب الثالث_ البيروقراطية والروتين.		١١٦
المطلب الرابع_ المعوقات المالية والمصرفية.		١١٨
المطلب الخامس_ المعوقات الاجرائية.		١٢٠
الفصل الرابع: دور النافذة الواحدة في تشجيع الاستثمار بإقليم كُردستان العراق		
المبحث الأول _ أهمية النافذة الواحدة للإقليم وواقع إجراءات الاستثمار		١٢٣
المطلب الأول_ أهمية النافذة الواحدة لحالة إقليم كُردستان ونظام النافذة الواحدة كحل لمعوقات الاستثمار في إقليم كُردستان.		١٢٣
أولاً	أهمية النافذة الواحدة لحالة إقليم كُردستان	١٢٣

ثانياً	نظام النافذة الواحدة كحل لمعوقات الاستثمار في إقليم كُردستان	١٢٤
المطلب الثاني_ واقع النافذة الواحدة في إقليم كُردستان العراق		١٣١
أولاً	النافذة الواحدة في العراق	١٣١
ثانياً	النافذة الواحدة في إقليم كُردستان العراق	١٣٢
المبحث الثاني_ إمكانية تطبيق النافذة الواحدة في إقليم كُردستان العراق ومعوقاتها وسبل معالجتها		١٣٣
المطلب الأول _ إمكانية تطبيق النافذة الواحدة في إقليم كُردستان العراق		١٣٣
المطلب الثاني _ متطلبات ومعوقات النافذة الواحدة في إقليم كُردستان وسبل معالجتها		١٣٤
أولاً	الإرادة السياسية.	١٣٤
ثانياً	نشر الثقافة الاستثمارية.	١٣٥
ثالثاً	تطوير التعليم.	١٣٦
رابعاً	وضع أساس قانوني لإنشاء وتطبيق نظام النافذة الواحدة.	١٣٨
خامساً	إنشاء جهة رائدة للتعامل مع طلبات الاستثمار.	١٤٣
الخاتمة		١٤٦
التوصيات		١٥٢
قائمة المصادر والمراجع		١٥٣

قائمة الاشكال والجداول

١	شكل رقم (١) نموذج السلطة الواحدة	٢٩
٢	شكل رقم (٢) نموذج النظام المتكامل	٣٠
٣	شكل رقم (٣) نموذج النظام الآلي المتفاعل اللامركزي	٣١
٤	شكل رقم (٤) نموذج النظام الآلي لتبادل المعلومات	٣٢
٥	شكل رقم (٥) توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية على مستوى الإقليم لمسح القوى العاملة لسنة ٢٠١٣	٩٦
٦	شكل رقم (٦) احتساب دليل التنمية البشرية لأول مرة في ٢٠١٤/١٢/١٧على مستوى إقليم كُردستان وللعراق، تحتوي القطاعات (الصحة والتعليم ودخل الفرد).	١٠٦
٧	شكل رقم (٧) معدل النشاط الاقتصادي حسب الحالة العلمية لمسح القوى العاملة لسنة ٢٠١٣	١٣٨
٨	جدول رقم (١) المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي(١٩٩٩) م	٧٥
٩	جدول رقم (٢) عدد مشروعات الاستثمارية المرخصة حسب القطاع في إقليم كُردستان العراق للمدة(٢٠٠٦_٢٠١١)	١٠١
١٠	الجدول رقم (٣) النسبة السنوية للاستثمار (أنواع الاستثمار في ٢٠٠٦_ ٢٠١٤)	١٠٧

Mansura University
Faculty of Law

One Stop Shop (OSS) Mechanism To Overcome Investment Obstacles. A comparative Study With The Application To the Kurdistan Region

A Thesis submitted to get Master's degree in law

By Researcher

Payam Mohammed Tahir Ahmed

Supervision

Dr. Reda Abdel Salam Ibrahim

Professor at Faculty of law, Dep't of Economics and Public Finance
Mansoura University

2015

T13-00352